



تقرير وتوصيات

ورشة العمل حول

“زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي”

30 سبتمبر - 01 أكتوبر 2013، أنقرة، الجمهورية التركية

1. وفقا للقرار الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)، نظم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، بالتعاون مع الوكالة التركية لدعم وترويج الإستثمار (ISPAT) ورشة عمل في أنقرة - تركيا، في الفترة 30 سبتمبر - 01 أكتوبر 2013م. كحدث تحضيرى للجلسة الوزارية لتبادل وجهات النظر حول موضوع "زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك، التي ستعقد في 18-21 أكتوبر 2013م.
2. وحضر ورشة العمل ممثلون عن الوكالات والمؤسسات الوطنية و الوزارات المسؤولة عن ترويج ودعم الإستثمار في الدول الأعضاء التالية:

1. جمهورية أفغانستان
2. جمهورية أذربيجان
3. جمهورية بنغلاديش الشعبية
4. جمهورية ساحل العاج
5. جمهورية إندونيسيا
6. جمهورية كازخستان
7. دولة الكويت

8. ماليزيا

9. المملكة المغربية

10. سلطنة عمان

11. المملكة العربية السعودية

12. جمهورية السنغال

13. جمهورية توغو

14. الجمهورية التركية

3. بالإضافة إلى ذلك، حضر ورشة العمل ممثلون عن كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسيرك)، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT).

4. كما حضر ورشة العمل أيضاً خبراء من الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WIPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وجامعتي أزمير للاقتصاد و بيلكنت التركيتين.

الجلسة الافتتاحية

5. بعد تلاوة آيات بينات من القرآن الكريم، تفضل سعادة السفير محمدمو دودو لو، المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بقراءة رسالة معالي الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو. وكذلك فقد قام كل السيد سلجوق كوتش، مديراً في مكتب تنسيق الكومسيك، والسيد حسين جاما، مستشار الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والبروفيسور صافاش الباي؛ المدير العام لمركز أنقرة (سيسيرك)، بإلقاء كلمات وبيانات إفتتاحية وترحيبية لورشة العمل.

6. أكد المتحدثون في بياناتهم الافتتاحية على أهمية دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي والتنمية في البلدان الأعضاء. كما أشار المتحدثون الى حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتواضعة في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وشددوا على ضرورة زيادة هذه التدفقات، وخاصة تدفقات الإستثمارات البينية بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أكد المتحدثون على أهمية ورشة العمل في التعرف على أهم العقبات والتحديات المشتركة التي تواجه البلدان الأعضاء في خلق بيئة إستثمارية قادرة، وأعربوا عن الحاجة الى تعزيز التعاون فيما بينهم في هذا المجال المهم من خلال تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات.

جلسات العمل

7. قدم ممثلون عن وكالات ومؤسسات وطنية لترويج ودعم الإستثمار في الدول الأعضاء، وكذلك ممثلون عن مؤسسات دولية ذات صلة وأخرى تابعة للمنظمة، وبعض الأكاديميين، عروضاً حول مختلف المفاهيم والجوانب المتعلقة بمواضيع جلسات العمل، وهي: (1) (الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والإقليمية، (2) القضايا والتحديات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، (3) التجارب القطرية، وأفضل الممارسات والدروس في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، (4) الطريق إلى الأمام: الحلول والمبادرات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في جهود التنمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. كما تم تخصيص جلسة العمل الأخيرة للختام وصياغة التوصيات.

الجلسة الأولى: الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والإقليمية

8. في هذه الجلسة، قدم الدكتور أموت أونال، باحث في سيسريك، عرضاً حول "الوضع الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي". وفي عرضه، أكد الدكتور أونال على الأداء غير المرضي لدول منظمة التعاون الإسلامي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مشيراً إلى أن عدم التجانس بين هذه البلدان وإلى تركيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد قليل فقط منها. وشدد أيضاً على الحاجة إلى اتخاذ تدابير معينة لخلق بيئة مواتية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

9. وقدمت السيدة نيقولا موسى، موظفة الشؤون الاقتصادية في UNCTD، عرضاً بعنوان "النهج الأولي للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي". في عرضها، ركزت السيدة موسى على أهمية جمع البيانات باعتبارها الأولوية الرئيسية لاستراتيجية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وأكدت أيضاً على مساهمة الإعلان عن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر غرينفيلد في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة من وإلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

10. قدم البروفيسور هاكان يتكينار، جامعة أزمير للاقتصاد، ورقة بعنوان "الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والإقليمي: ما الذي يجب القيام به لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي". حيث تلقي الورقة الضوء على المشاكل العالمية وتلك الخاصة ببلدان منظمة التعاون الإسلامي في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. في هذا الصدد، شدد بوجه خاص على انخفاض ثقة المستثمرين باعتبارها واحدة من العوائق الرئيسية.

11. وقدم السيد محمودو بوكار صال، مدير الدراسات والأبحاث، المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، عرضاً بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوضع الراهن والآفاق". حيث سلط الضوء على أهمية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية والعقبات الرئيسية التي تعوق تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي. وذكر أيضاً بعض الاستراتيجيات المقترحة ليتم تطويرها لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي.

الجلسة الثانية: القضايا والتحديات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

12. في هذه الجلسة قدم السيد حسين جاما، مستشار الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ((ICIEC)، عرضاً بعنوان "تحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". حيث أبرز السيد جاما في عرضه الاتجاهات الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأكد أن هذه التدفقات متدنية وأن هناك حاجة إلى الكثير من الجهود التي ينبغي أن تتخذها هذه الدول لزيادة هذه التدفقات. وأشار أيضاً إلى بعض التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان الأعضاء في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وحيث أن هذه التحديات تختلف تبعاً للبلد المعني، أكد أن كل بلد مضيف لمثل هذه التدفقات يحتاج إلى مواءمة احتياجاته وخصائصه مع سياسة ثابتة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

13. وقدم السيد مراد أليجي، نائب المدير العام، المديرية العامة لحوافز الاستثمار والاستثمارات المباشرة الخارجية، وزارة الاقتصاد في جمهورية تركيا، عرضاً بعنوان "برنامج إصلاح مناخ الاستثمار في تركيا". وفي عرضه، ركز السيد أليجي على دور السياسات الحكومية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والجوانب الرئيسية لخلق بيئة استثمارية أفضل بالنسبة للمستثمرين في تركيا. حيث أطلع المشاركون على برنامج إصلاح مناخ الاستثمار الذي يتم تنفيذه منذ عام 2002 في تركيا وعرض عليهم بإختصار الخبرة التركية في هذا المجال من خلال تسليط الضوء على جهود مجلس التنسيق لتحسين بيئة الاستثمار.

14. وقدمت البروفيسورة سالين سايك، جامعة البيلكنت التركية، عرضاً بعنوان " كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر". حيث ركز العرض على النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأكاديمية والأدبيات ذات الصلة. وفي عرضها، شددت على أهمية العوامل المحددة التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاستقرار السياسي، والموارد الطبيعية، وعامل الأسعار ومخاطر الاقتصاد الكلي.

15. كما قدم السيد كارلوس برونزاتو، الرئيس التنفيذي للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WIPA)، عرضاً بعنوان " جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: المجالات والتحديات الأساسية الأربعة ". وفي عرضه، أطلع السيد برونزاتو المشاركين بشكل خاص على دور الرابطة في تعزيز التعاون بين وكالات تشجيع الاستثمار.

16. وقدم الدكتور جيم تنتن، باحث في مركز أنقرة (سيسريك)، ورقة بعنوان "هل تؤثر المؤسسات في الإستثمار الأجنبي المباشر؟ أدلة من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى". تنظر الورقة في العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ولا سيما أنها تفحص دور العوامل المؤسسية ومدى وكيفية إختلاف محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة قطاعات رئيسية (السلع الرئيسية والتصنيع والخدمات) في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

الجلسة الثالثة: التجارب القطرية، وأفضل الممارسات والدروس في بلدان منظمة التعاون الإسلامي- 1

17. في هذه الجلسة، قدم السيد يوكوب ساقورتا وبيروسو، مدير تعاون الأعمال الدولية، مجلس تنسيق الاستثمار في اندونيسيا (BKPM)، عرضاً بعنوان " أداء إندونيسيا والفرص الاستثمارية". بعد تسليط الضوء على بيئة الاستثمار في اندونيسيا، قدم السيد وبيروسو بعض المعلومات عن سياسات ومبادرات مجلس تنسيق الاستثمار لتعزيز الاستثمار (BKPM) في اندونيسيا. وأخيراً، قدم تفاصيل عن الخطة الرئيسية لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في إندونيسيا.

18. وقدم السيد صالح السيف، المشرف الكبير في الهيئة السعودية العامة للاستثمار عرضاً بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، قصة نجاح". حيث يقدم العرض قصة المملكة العربية السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الهيئة العامة للاستثمار (الهيئة السعودية العامة للاستثمار)، ويسلط الضوء على السياسات والأنشطة الرامية إلى تعزيز وجذب أكثر من 150 مليار دولار أمريكي كإستثمار أجنبي مباشر إلى السوق السعودية خلال السنوات الست الماضية.

19. وقدم السيد أحمد احسان اردم، مدير مشروع في الوكالة التركية لدعم وترويج الإستثمار (ISPAT)، عرضاً بعنوان "تشجيع وتيسير الاستثمار في الممارسة: حالة ISPAT". حيث سلط الضوء في عرضه على أنشطة الترويج والدعم الرئيسي للوكالة التركية لدعم وترويج الإستثمار من خلال تقديم بعض الأمثلة للاستثمارات الحديثة التي جذبت مؤخراً من خلال الدعم المؤسسي للوكالة.

الجلسة الرابعة: التجارب القطرية، وأفضل الممارسات والدروس في بلدان منظمة التعاون الإسلامي-

20. قدم السيد فيصل الهنائي، تنفيذي ترويج استثمار، المديرية العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (PAIPED)، عرضاً بعنوان "تجربة سلطنة عمان في مجال ترويج الاستثمار". حيث ركز العرض على الخدمات التي تقدمها PAIPED للمستثمرين لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأبرز العرض كذلك الحزم والحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية والمناطق الحرة للمستثمر لنفس الهدف لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

21. وقدم السيد أرحم عبد الرحمن، مدير في هيئة تنمية الاستثمار الماليزية (MIDA)، عرضاً بعنوان "تجربة ماليزيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر". بعد تقديم معلومات موجزة عن مهام الهيئة (MIDA) وسرداً موجزاً حول التنمية الاقتصادية في ماليزيا على مدى العقود الماضية، أبرز السيد عبد الرحمن المناهج الاستراتيجية الرئيسية التي اعتمدها هيئة تنمية الاستثمار الماليزية (MIDA) والتي تشمل، من بين أمور أخرى، نهج النظام الإيكولوجي والذي سوف يسمح للحكومة بالتحرك بعيداً عن تقديم الحوافز الضريبية المرتفعة والمتزايدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجلسة الخامسة: الطريق إلى الأمام: الحلول والمبادرات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في جهود التنمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

22. قدم السيد مهدي فخري، المدير العام، مركز دائرة البحوث الإسلامية والمعلومات (ICRIC)، ممثلاً الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، عرضاً بعنوان "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي: طرائق لزيادتها والاستفادة منها". حيث أنه ومن خلال التركيز على إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الرئيسية في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي، أبرز السيد فخري بعض قضايا السياسة العامة التي يمكن أن تكون مفيدة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي.

23. وقدم السيد سليمان يلماز، المدير في مركز اليونيدو للتعاون الإقليمي في تركيا، عرضاً بعنوان "اليونيدو ومنهج رصد الاستثمارات (IMP)". وأكد العرض على أن تطابق توقعات المستثمرين الأجانب حول قدرات ومؤهلات المستثمرين المحليين لا تزال تمثل مشكلة كبيرة في كثير من البلدان النامية. وفي هذا السياق، أبرز السيد يلماز منهج رصد الاستثمارات (IMP)، والذي هو أداة عالمية على شبكة الإنترنت وضعتها اليونيدو للتحليل، والبحوث، ومشاركة المعلومات حول الاستثمار وأطلقت في البداية عن 19 بلداً أفريقياً، التي تستضيف بيانات معمقة حول 7,000 شركة تقريباً في البلدان المستهدفة.

24. وقدم السيد أحمد اوكور، خبير، مكتب تنسيق الكومسيك، عرضاً بعنوان "استراتيجية الكومسيك وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقليم الكومسيك". حيث ركز العرض على استراتيجية الكومسيك والآليات الجديدة التي أدخلتها هذه الاستراتيجية، وهي: مجموعات العمل وإدارة دورة المشروع (PCM).

نتائج ورشة العمل

أ. التحديات، والعقبات والمشاكل

25. خلال المناقشات العامة والمداومات، شدد المشاركون وسلطوا الضوء على التحديات والعقبات والمشاكل التالية التي مازالت تواجه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها الرامية إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- عدم كفاية قدرات تشجيع الاستثمار، وخاصة الموجهة إلى بناء الصورة والعلامة التجارية للأمة. حيث يبدو أن المستثمرين الأجانب لا يزالون على جهل بالسياسات الرئيسية، وخطط التنمية واحتياجات وإمكانات القطاعات الاقتصادية في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي.
- عدم كفاءة الأطر القانونية والمؤسسية للاستثمار اللازمة لتسهيل بدء أعمال تجارية جديدة، تسجيل الممتلكات، والتعامل مع التراخيص، إنفاذ العقود، وحماية المستثمرين والتعامل مع آلية تسوية المنازعات.
- عدم كفاية البنية التحتية والاستثمار في المهارات والتقنيات الحديثة لتعزيز القدرات الإنتاجية.
- صغر حجم القطاع الخاص (في كثير من الأحيان غير رسمي) وضعف القطاع المالي والمصرفي.
- المخاطر السياسية العالية، والصراعات، وعدم الاستقرار الاقتصادي.
- عدم وجود إحصاءات ومعلومات حديثة وموثوق بها حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها.

ب. التوصيات

26. في ضوء ما ورد أعلاه من العقبات والتحديات والمشاكل، قدم المشاركون مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق بيئة مؤاتية لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك بهدف زيادة هذه التدفقات في المدى الطويل. وتم إقترح هذه التوصيات على المستويين الوطني والتعاوني على النحو التالي:

على المستوى الوطني:

1. يجب على البلدان الأعضاء ضمان التزام وطني واضح لخلق البيئة الاستثمارية اللازمة والمؤاتية التي من شأنها أن تعزز وتشجع الاستثمار الوطني والأجنبي. وينبغي دعم ذلك من خلال التشريعات الوطنية الملائمة والاستراتيجيات والآليات المؤسسية بما في ذلك وكالات تشجيع الاستثمار.

2. وضع سياسات متماسكة ومتسقة موجبة خصيصاً لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال جملة أمور منها تطوير وتحسين إطار الاستثمار المناسب، وتعزيز بيئة الأعمال، مع التركيز بشكل خاص على بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر الهامة مثل حرية السيطرة على الاستثمارات، قابلية التحويل، وإصلاحات سوق الأوراق المالية، والاستقرار السياسي والأطر القانونية لممارسة الأعمال التجارية.

3. ينبغي للبلدان الأعضاء بذل جهودها لتعزيز جاذبيتها من قبل المستثمرين الأجانب المحتملين وذلك من خلال تعزيز مزيج من مجموعتين من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهما: (1) المحددات الاقتصادية؛ وتشمل العوامل الاقتصادية التقليدية مثل توافر المواد الخام منخفضة التكلفة، العمالة الماهرة، والبنية التحتية المادية الكافية؛ (2) العوامل المؤسسية والموجبة نحو السياسات أو إطار للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتشمل عوامل مثل القواعد والمعايير بشأن دخول ومعالجة عمليات الشركات الأجنبية (تيسير الأعمال التجارية)، والسياسات الخاصة بأداء وهيكلية السوق المحلية مثل السياسة التجارية وسياسة الخصخصة، والسياسة الضريبية.

4. ينبغي لإطار الاستثمار القانوني والمؤسسي إيلاء اهتماماً خاصاً بشفافية، وبالإعتراف بملكية الخاصة، وتأمين حقوق الملكية الصناعية والفكرية، وحرية التعاقد وسيطرة ومسؤولية الشركات، والحد من الاحتكارات الخاصة والعامة، والإصلاح الضريبي والسياسات البيئية على المدى الطويل.

5. إنشاء مرافق متكاملة للبنية التحتية المادية وغير المادية تفضي إلى التنمية الصناعية، وتعزيز مهارات القوى العاملة المحلية والسعي إلى الترقية التكنولوجية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى البنى التحتية الأساسية، وخاصة الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد.

6. تحسين الروابط بين قطاع الشركات والنظام المالي من خلال التدابير والسياسات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، وأسواق رأس مال أوسع وأعمق وأكثر كفاءة و من خلال الصلات، إلى أقصى حد ممكن، مع الأسواق المالية الدولية. وينبغي أن يتم ذلك من خلال تعزيز قدرات وكفاءة النظام المالي

وتشجيع إقامة أطر مالية قانونية حديثة تشمل سيادة القانون والمحاسبة الدولية ومعايير المراجعة وكذلك حوكمة الشركات والإفلاس الترتيبات التي تلي المعايير العالمية.

7. ينبغي بذل جهود لتيسير تدفق الموارد المالية عبر الحدود، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الإزالة التدريجية للقيود المفروضة على تحركات رأس المال وضمان حماية الاستثمار والضمانات، ودعم رأس المال الاستثماري وغيرها من أنواع تمويل المخاطر، والحوافز الضريبية، تطوير الأنظمة التجارية أقل وطأة وحقوق ملكية واضحة المعالم، وتشجيع إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والتجارية الحرة ومناطق تجهيز الصادرات.

8. تحسين ظروف سوق العمل لتمكين الشركات الأجنبية من الاستفادة منها في سوق اليد العاملة المؤهلة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار لبناء قدرات الموارد البشرية والاستثمار في الفنيين والعمال المهرة والمدربين تدريباً جيداً والمدراء. كذلك فإن الشفافية والمرونة في أسواق العمل وحرية تنقل القوة العاملة هي متطلبات على نفس القدر من الأهمية.

على مستوى التعاون في منظمة التعاون الإسلامي

1. إبرام إتفاقيات استثمار متعددة الأطراف وإقليمية ثنائية ومعاهدات ذات طابع منفعة متبادلة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك لتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتعزيز الاستثمارات البيئية والخارجية ومنع التأثير السلبي لسياسات الاستثمار الوطنية التي غالباً ما تكون متضاربة.

2. وضع واعتماد طرائق وأساليب جديدة لزيادة الاستثمارات البيئية من خلال جملة أمور، من بينها، تشجيع مشاريع استثمارية مشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في منظمة التعاون الإسلامي، وإبرام العقود بين الصناعيين من الدول الأعضاء بهدف تبادل المعلومات والخبرات، وتعزيز وتمويل مشاريع مشتركة بين مستثمرين من القطاع الخاص من البلدان الأعضاء، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة في المناطق الاقتصادية والتجارية الحرة الخاصة.

3. تطوير برامج لبناء القدرات وتبادل الخبرات ل يتم تنفيذها من خلال التواصل الفعال بين وكالات تشجيع الاستثمار الوطني في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

4. تشجيع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، ولا سيما مركز أنقرة (سيسريك)، البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، على القيام بتنفيذ الأنشطة التي تركز على تسهيل تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء بغية تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم منظمة التعاون الإسلامي والاستثمار الأجنبي المباشر من بقية العالم.
5. تشجيع إنشاء بوابة على الانترنت لتبادل وتوفير المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي والمصادر الوطنية والإقليمية والدولية للتمويل والقوانين واللوائح، والتكنولوجيات الجديدة والدراية وذلك بالتعاون مع اليونيدو (UNIDO) ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.
6. تطوير قواعد بيانات حول الاستثمار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تشمل معلومات عن فرص الاستثمار، والمستثمرين المحتملين، الخ، وتبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء لتطوير بيئة أعمال مواتية وأطر تنظيمية مناسبة لتشجيع الاستثمارات البينية.
7. دعوة الدول الأعضاء إلى الاستفادة والإنتفاع من التسهيلات والبرامج ذات الصلة في البنك الإسلامي للتنمية مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC).
8. إبراز أهمية استراتيجية لجنة الكومسيك لتعزيز حركة رأس المال وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم الكومسيك، شجعت ورشة العمل الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على إستخدام الاستفادة من الأدوات التشغيلية للاستراتيجية وهي مجموعات العمل وآلية تمويل المشاريع المقدمة للكومسيك.